

## قرارات حديثة بموجب المادة 337: انتصار كبير للأسواق الصغيرة والمستوردين في الولايات المتحدة

بقلم/ علي الصالح وكارلين بورتون

بعد مرور ما يقارب عقد من إصدار قرار ليلو<sup>1</sup>، وضحت محكمة الاستئناف في الدائرة الفدرالية ("الدائرة الفدرالية") متطلبات الصناعة المحلية الواردة في 19 U.S.C. § 1337 ("المادة 337")، لصالح الأعمال التجارية القائمة في الولايات المتحدة ضد المتعدين الأجانب. وفي قرارين صدرًا حديثًا، فسرت المحكمة أن "القطاعات السوقية الصغيرة لا تزال ذات أهمية كبيرة"<sup>2</sup> وأن النفقات المتعلقة بوظائف المؤسسات مثل المبيعات والتسويق مهمة لإثبات تواجدتها في الصناعة، حتى في غياب ممارسات التصنيع<sup>3</sup>.

وتمنع المادة 337 من قانون التعريف الجمركية لعام 1930 الممارسات غير العادلة في تجارة الاستيراد. وتخول المادة لجنة التجارة الأمريكية الدولية ("لجنة ITC")، وهي وكالة فدرالية، من منع دخول سلع تخالف ممارسات الاستيراد العادل إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك التعدي على براءات الاختراع الأمريكية. وعززت إجراءات لجنة ITC السريعة وتدابيرها الفعالة للاستبعاد دورها كجهة إنفاذ حيوية في السنوات الأخيرة.

وحتى لا تتجاوز غايتها في حماية الصناعات المحلية، تفرض المادة 337 شروطاً مسبقة لاستبعاد لجنة ITC للسلع المخالفة على أساس تنفيذ متطلبات الصناعة المحلية. وبالتالي، فإن المادة 337 "تطبق فقط إذا كانت الصناعة في الولايات المتحدة، المتعلقة بالمواد المحمية ببراءة اختراع... قائمة أو طور التأسيس". وفسرت المحاكم هذا البند على أنه يتطلب ذن شقين: اقتصادي وتقني.

ويتطلب الشق الاقتصادي وجود "صناعة" على النحو المحدد في المادة 337(أ)(3). "ويعتبر أن الصناعة قائمة" في

حال إثبات:

(أ) استثمار كبير في المصانع والمعدات؛

(ب) توظيف كبير للعمالة أو رأس المال؛

(ج) استثمار جوهري في استغلالها، بما في ذلك الهندسة أو البحث أو التطوير أو الترخيص،

فيما يتعلق بالمواد المحمية ببراءة اختراع. ويتطلب الشق التقني إثبات أن الصناعة القائمة تتعلق بالمواد المحمية ببراءة اختراع.

وفي قضية ليلو، قضت الدائرة الفدرالية أن تحليل الشق الاقتصادي بموجب المادة 337(أ)(3) "مبني على أساس كمي". وبذلك، رفضت المحكمة إعفاء تاجر تجزئة ومالك براءة اختراع كندي يزعم مخالفة المادة 337 في حين أن أنشطته المحلية الوحيدة هي شراء مكونات "أساسية" جاهزة لأجهزته الخاصة المصنوعة وفقاً لبراءة اختراعه التي تم التعدي عليها من قبل مستوردين أمريكيين. وفسرت المحكمة أن "كلمتي "كبير" و"جوهري" في المادة 337(أ)(3) تشيران إلى زيادة في الكمية أو

<sup>1</sup> *Lelo Inc. v. Int'l Trade Comm'n*, 786 F.3d 879 (Fed. Cir. 2015).

<sup>2</sup> *Wuhan Healthgen Biotechnology Corp. v. Int'l Trade Comm'n*, 127 F.4th 1334, 1339 (Fed. Cir. 2025).

<sup>3</sup> *Lashify, Inc. v. Int'l Trade Comm'n*, No. 2023-1245, 2025 WL 699368, at \*12 (Fed. Cir. Mar. 5, 2025).

معيار في الأرقام"، وعندما تكون الاستثمارات المحلية "غير مهمة" من الناحية الكمية، فلا يمكن للعوامل النوعية، مثل أهمية المكونات المشتراة محليًا، التعويض عن استيفاء الشق الاقتصادي.

وظلت العوامل التي تستخدمها لجنة ITC في إجراء تقييم كمي للأدلة في الشق الاقتصادي مهمة في قضية *ليلو*. أما في قضية *هيلنجين*، نظرت الدائرة الفدرالية في بعض هذه العوامل عند مناقشة ما إذا كانت القطاعات السوقية الصغيرة مهمة لغايات الشق الاقتصادي. وفي تلك القضية، سعى مالك براءة اختراع أمريكي للحصول على استبعاد السلع المتعدية بموجب المادة 337 والتي استوردها مستورد صيني. وادعى المستورد أن مالك براءة الاختراع لم ينفذ الشق الاقتصادي لأن "الاستثمارات أصغر من أن تكون كبيرة أو جوهرية بموجب المادة 337(أ)(3)". ولم تتفق المحكمة مع ذلك، وحكمت لصالح لجنة ITC ومالك براءة الاختراع، ورأت أنه "لا يمكن أن يعتمد إيجاد صناعة محلية على قيمة دولار حدية أو أن يتطلب صيغة صارمة". وعلى الرغم من نفقاته المنخفضة، أكدت المحكمة تقييم لجنة ITC الكمي حول الشق الاقتصادي عندما وجدت "أن جميع الاستثمار [كانت] محلية، وحدثت جميع أنشطة السوق داخل الولايات المتحدة، وأن نسبة الاستثمار للإيرادات المرتفعة تشير إلى أنها سوق قيّمة".

وفي قضية *لاشيفي*، وضحت الدائرة الفدرالية بشكل أكبر النفقات التي يُمكن احتسابها لغايات الشق الاقتصادي. ورُفض طلب لاشيفي، وهو موزع أمريكي يبيع سلعةً مصنعة في الخارج، للحصول على إعفاء بموجب المادة 337 بعد أن وجدت لجنة ITC أنها لم تستوفِ شروط الشق الاقتصادي. وفي قرارها، خلصت لجنة ITC عن طريق الخطأ إلى أن النفقات الكبيرة غير كافية عند استخدام العمالة أو رأس المال للتخزين ومراقبة الجودة والتوزيع، إذا كانت المنتجات "مُصنعة خارج الولايات المتحدة ولم يتم اتخاذ أي خطوات إضافية في الولايات المتحدة لجعلها قابلة للبيع". واختلفت الدائرة الفدرالية مع ذلك، ورأت أن تفسير لجنة ITC للقانون يتعارض مع نص المادة 337 الصريح ويفتقر إلى الدعم في تاريخه التشريعي. وقررت المحكمة أن النفقات المتعلقة بوظائف المؤسسات مثل المبيعات والتسويق مهمة لإثبات تواجدها في الصناعة، حتى في غياب ممارسات التصنيع.

وأقرت المحكمة بأن الحكم بخلاف ذلك سيتطلب فعليًا "أن يشارك المشتري في نشاط التصنيع المحلي من أجل" التأهل بصفة العمالة ورأس المال بموجب المادة 337(أ)(3) (ب) - وهو قيد غائب في القانون. وذكرت الدائرة الفدرالية قضية *هيلنجين* عند إعادة القضية إلى لجنة ITC للنظر في توظيف لاشيفي للعمالة ورأس المال، حتى لو كان يستخدم في المبيعات أو التسويق أو التخزين أو مراقبة الجودة أو التوزيع، وللتوصل إلى نتيجة واقعية حول ما إذا كانت هذه النفقات المؤهلة كبيرة أو جوهرية بناءً على "مراجعة شاملة لكل الاعتبارات ذات الصلة".

ووسّع القراران الأخيران بشكل فعال الشق الاقتصادي في متطلب الصناعة المحلية، مما جعل لجنة ITC مكانًا أكثر جاذبية للشركات الأمريكية المالكة لبراءات الاختراع ضد المتعدين الأجانب الذين يصدرون منتجاتهم المتعدية إلى الولايات المتحدة. أولاً، يملك مالكو براءات الاختراع في القطاعات السوقية الصغيرة في الولايات المتحدة فرصة أكبر مما سبق في الانتصار لدى لجنة ITC عند إثبات سوق قيّمة في الولايات المتحدة، بموجب قرار *هيلنجين*. وثانيًا، بموجب قرار *لاشيفي*، يتمتع مالكو براءات الاختراع الأمريكيين الذين يستوردون منتجات من الخارج نطاقًا أكبر من الأنشطة والاستثمارات للاعتماد عليها عند التماس إعفاء المادة 337 في لجنة ITC، بما في ذلك المبيعات أو التسويق أو التخزين أو مراقبة الجودة أو التوزيع،

بدل أن يكونوا مقيدين للاعتماد على البحث أو التطوير أو الهندسة أو حتى التصنيع، طالما تكون هذه النفقات كبيرة أو جوهرية بناءً على "مراجعة شاملة لكل الاعتبارات ذات الصلة".